

## قراءة إبستمولوجية لظاهرة التهرب الضريبي في الحقل السوسيولوجي An epistemological reading of the tax evasion phenomenon in the sociological field

هشام صاولي<sup>1\*</sup> ، د. خالد زعاف<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة البويرة- مخبر متعدد التخصصات في علوم الانسان و البيئة و المجتمع - الجزائر - H.Saouli@univ-bouira.dz

<sup>2</sup> جامعة البويرة- مخبر متعدد التخصصات في علوم الانسان و البيئة و المجتمع - الجزائر - K.Zaaf@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام : 2022/04/20 ؛ تاريخ القبول : 2022/12/29 ؛ تاريخ النشر : 2023/01/31

### الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في إمكانية معالجة ظاهرة التهرب الضريبي، معالجة سوسيولوجية بعيدا عن المنحى التبريري الذي تتسم به الدراسات الاقتصادية والقانونية في معالجتها لهذه الظاهرة، محاولين في ذلك مقارنة الظاهرة وفق نظريات تنتهي إلى الحقل المعرفي السوسيولوجي بدءًا بالمقاربة الخلدونية، ثم المقاربة الوظيفية و النقدية وانتهاء بنظرية التشكيل لأنطوني غيدنز .  
و قد خلص هذا العمل إلى أهمّ مجالات الفعل الضريبي التي يمكن للسوسيولوجيا أن تخوض فيها دراسة وبحثا وفق أدواتها المنهجية و النظرية التي تميزها عن الحقول المعرفية الأخرى، ما يمكننا من فهم وتفسير ظاهرة التهرب الضريبي والكشف عن الأنساق الخفية التي تتحكم فيها.  
الكلمات المفتاحية : الضريبة- التهرب الضريبي- الحقل السوسيولوجي

### Abstract

This study aims to investigate the possibility of treating the phenomenon of tax evasion, a sociological treatment far away from the justification approach that characterizes economic and legal studies in their treatment of this phenomenon, and we try to approach the phenomenon according to theories that belong to the sociological field starting with the Khaldunic approach, then the functional and critical approach and ending with the formation theory by Anthony Giddens.

This work concluded to the most important areas of tax action, in which sociology can study and research according to its methodological and theoretical tools that distinguish it from other fields of knowledge, which enables us to understand and explain the phenomenon of tax evasion and uncover the hidden systems that control it.

**Keywords** : tax – tax evasion- sociological field.

مقدمة :

إنّ السوسيولوجيا معنية بالدرجة الأولى بحياة الأفراد و أنماط سلوكهم ، حيث تمكننا من رؤية العالم الاجتماعي من وجهات نظر غير مألوفة ، فبمناهجها ونظرياتها المختلفة يمكن أن تزودنا بالتنوير الذاتي و تعميق فهمنا لأنفسنا ، فكلما زادت معرفتنا بالبواعث الكامنة وراء أفعالنا و بأساليب عمل المجتمع الذي نعيش فيه ، تعززت مقدرتنا على التأثير في مستقبلنا .

و منه فالتعاطي السوسيولوجي مع الظواهر الاجتماعية على غرار التهرب الضريبي، يختلف عنه وفق مقاربات أخرى كالقانونية و الاقتصادية ، فهو يتجاوز المعطى التبيري إلى محاولة فهم العوامل الكامنة وراء إنتاج و إعادة إنتاج الظاهرة و تفكيكها و الكشف عن بنيتها و تفاعلاتها التاريخية ، كما يلج -الدرس السوسيولوجي - إلى المخيال الفردي و الجماعي لاستخلاص التمثلات الضريبية و كيف تشكلت و من أسهم في تشكيلها.

إنّ التناول السوسيولوجي لظاهرة التهرب الضريبي ليس بالأمر الهين، فهو يفرض علينا لزاما التقاطع مع عناصر تشكيل الظاهرة و التي قد تنتمي إلى حقول معرفية أخرى و هو ما يعطي صورة متعددة الأبعاد Multidimensionnelle ، مثل العنصر التاريخي و النفسي و الاقتصادي و السياسي.

إنّنا هنا بصدد سوسيولوجيا الضريبة التي تحاول رصد العلاقات الضريبية بين المشكّلين للسياسات و الأنظمة الضريبية و بين المكلفين أو الخاضعين لها، كما تحاول البحث في أهم جانب من جوانب المواطنة في مفهومها الإجرائي، و هو الامتثال الضريبي باعتباره أحد أساليب التضامن الاجتماعي، و الذي يمثل بدوره منطق الدولة بمفهومها الحديث.

و في هذا المقال سنحاول الانطلاق من فرضية أنّ موضوع التهرب الضريبي يمكن أن يكون موضوعا معرفيا يمكن طرحه وفق مقاربات نظرية ضمن الحقل السوسيولوجي.

## 1. التهرب الضريبي: بنية المفهوم

### 1.1- مفهوم الضريبة

إنّ الضريبة في الأدبيات الكلاسيكية هي فريضة مالية تؤدي للدولة أو الهيئات التابعة لها، بموجب قواعد مقررة أو بصورة نهائية من المكلفين لاستيعاب النفقات العامة (نايف و الزياتي ، 2008 ، صفحة 81) و بالتالي فهي مقدار من المال يدفعه المكلف جبرا بأمر من الدولة، مشاركة منه في دعم التكاليف و النفقات و المستلزمات العامة، بصورة قاطعة و بدون انتظار أية منفعة خاصة مقابل هذه المشاركة، و لكي تتمكّن الدولة من تحقيق الأهداف العامة المتمثلة في المرافق الاقتصادية و الاجتماعية (نايف و الزياتي، 2008 ، صفحة 81).

و هي أيضا استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة، على الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين وفقا لقدراتهم التكلفة و بعدّهم متضامين بطريقة نهائية و بغير عوض، بقصد استغراق الأعباء العامة و لتحقيق تدخل الدولة (عفانة و القطاونة، 2008 ، صفحة 04).

و نتيجة لزيادة تدخّل الدولة في النسق الاقتصادي، أصبح للضريبة مفهوما معاصرا يقوم على جعلها أحد المصادر الرئيسة للتمويل، و وسيلة فعالة تمكّن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، و توجيه النشاط الاقتصادي على نحو معين.

فقد ذهب "آدم سميث Adam Smith" إلى أنّ الضريبة، هي ذلك النصيب من المال الذي يسهم به أفراد المجتمع في تحمّل أعباء النفقات الحكومية، كما يشير لكونها فريضة مالية تستأديها الدولة من الأشخاص الآخرين دون مقابل و ذلك بغرض تحقيق أهداف فلسفة الحكم (القاضي، 2014).

كما تعد الضريبة أيضا أداة من أدوات الدولة المتدخلة l'etat interventionnel، لضبط التوازنات المجتمعية والتحكم في مفاصل السوق المحلية، وفي السياق نفسه، يمكن اعتبار الضريبة أداة في يد فئة مهيمنة على سلطة القرار، تكرّسها بحجم معين لأداء وظيفة معينة، قد تكون اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو حتى دبلوماسية لغرض المنفعة من وجهة نظر الفئة التي شكّلتها.

لقد ذهب بعض الباحثين إلى وصف الضريبة، بأنّها من اختصاصات السلطة التي تمارسها الدولة على الأفراد كما أنّها من العناصر الاحتكارية التي تستأثر بها الدولة، كاحتكار استخدام العنف، وهي أيضا من خصائص السلطة السياسية و السيادة القومية، و ذهب آخرون إلى وصفها بأنّها علاقة تبادلية بين الأفراد و الدولة، انطلاقا من نظرية العقد الاجتماعي لـ "جون جاك روسو John Jack Rousseau"، و اتجّه آخرون إلى عدّها عقد إيجار، فالدولة تُوجد و تُنشئ الخدمات و المرافق العامة و الفرد يدفع لها الإيجار نظير استخدام هذه المرافق، وهي الضريبة (نايف و الزباني، 2008، صفحة 80).

يمكن أن تُعرّف الضريبة إجرائيا بأنّها مقدار من المال، تفرضه الدولة من خلال وزارة المالية على جميع الأفراد أي أنّه إلزامي دون حصولهم على عوض مباشر، بل بشكل غير مباشر، و يتمثل هذا الأخير في الخدمات الحكومية و المشاريع التنموية التي تقدمها الدولة لهم، و هي أنواع منها: ضريبة الدخل، الضريبة على الأرباح، ضريبة المبيعات و غيرها، حيث تموّل الدولة من خلالها جزءا كبيرا من احتياجاتها المالية (عقيلي، 2013، صفحة 656).

## 2.1- التهرب

الهروب هو فعل يحدث لحل صراع لا يحتمل (الشربيني، 2003، صفحة 53).

و هناك من يحدد فعل الهروب، بجعله سيرة حركية واعية أو غير واعية ذات دوافع أو بدونها تعمل على إبعاد الفرد عن موقف معين، و هي حالة فرار من الوسط و من الالتزامات الاجتماعية (كركوش، 2007-2008، صفحة 36).

و يمثل الهروب رد فعل سيكولوجي، يهدف الفرد من ورائه إلى وضع مسافة بينه و بين حالة الضغط الذاتي أو العلائقي التي يعيشها، في محاولة لتقليل هذا الضغط (كركوش، 2007-2008، صفحة 35).

و قد وصف الهروب، بأنه سلوك متوَلد من استعدادات الشخصية، و من تأثيرات الوسط الاجتماعي، كما أنه سلوك تفرزه خصائص شخصية الهارب و ما يتصل بها من متغيرات بيئية (كركوش، 2007-2008، صفحة 35).

ينظر إلى الهروب أيضا على أنه عملية معقدة من السلوكات و الاستجابات، التي ترتبط بأحداث موقفية ذات صلة بعلاقات صراعية (كركوش، 2007-2008، صفحة 36).

كثيرا ما عُدَّ الهروب نوعا من النشاط المنحرف بسبب انعكاساته السلبية، حيث صنف ضمن مختلف الأنشطة الانحرافية المتعددة الأشكال، كما يُعدُّ الهروب آلية دفاعية يحاول الهارب من خلالها أن يتوافق و المواقف المحبطة عن طريق تحاشيها و عدم مشاركته الإيجابية في أنشطة الجماعة أو بإبداء اتجاهات غير تعاونية، ويمكن أن تشمل صور الهروب تفادي كل أنواع التفاعل الاجتماعي (كركوش، 2007-2008، صفحة 34).

### 3.1- - التمهرب الضريبي

التمهرب الضريبي هو كل فعل يقوم به الدافعون، أو المكلفون بالضرائب، للتمهرب من دفع الضريبة بوسائل غير مشروعة مثل عدم الإعلان عن محل مداخيلهم و إيراداتهم إلى السلطات الضريبية أو الإدعاء كذبا بإعفاءات لا يستحقونها (حسام الدين، 2011، صفحة 255).

و يقصد به أيضا قيام المكلف بالضريبة ببعض الأعمال أو الأفعال المشروعة و غير المشروعة، و التي من شأنها أن تؤدي إلى التخفيض الكلي أو الجزئي من مقدار الضريبة الواجبة الدفع أو الحذف الكلي (تومي، 2011-2012، صفحة 44).

و يعرفه " أندريه باريلاري **Andrée Barilari**" بأنه: "الامتناع أو التخفيض بطريقة غير شرعية عن دفع الضرائب المستحقة، و نماذجه متنوعة كالأخطاء الإدارية في التصريحات، تخفيض الإيرادات و تضخيم النفقات، و في الغالب يتخذ التمهرب شكلين هما:

- تضليل إدارة الضرائب و ذلك بالكف عن تقديم المعلومات الكافية حول الوضع المالي الذي على أساسه يتم تحديد قيمة الضريبة الواجبة الدفع.

- أو تغيير أساس الضريبة أي تغيير المبالغ التي تخضع للضريبة (تومي، 2011-2012، صفحة 45).

يعد فعل التمهرب الضريبي، حالة مقاومة للفئة الاجتماعية التي شكَّلت النظام الضريبي، تعبيرا عن رفض ضمني أو صريح للأداء المؤسساتي للسلطة المهيمنة على القرار الضريبي والاقتصادي.

و بالتالي، فالتمهرب الضريبي هو سعي للتخلص من الإكراه الممارس من طرف سلطة مهيمنة، يتمثلها المتمهرب الضريبي بأنها غير شرعية.

ومنه، فالتمهرب الضريبي هو حالة أنومي بالمفهوم الدوركايمي، تصيب البناء الاقتصادي للمجتمع.

ويمكن أن نُعرّف التهرب الضريبي إجرائياً، بأنه تخلّص المكلف من التزامه القانوني، بعدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً، بإتباع طرق وأساليب احتيالية مخالفة للقانون، ويمكن أن يتم التهرب قبل تقديرها باستخدام تصريح غير دقيق، أو بعد تقديرها بالامتناع عن دفعها لخزينة الدولة (عفانة و القطاونة، 2008، صفحة 20).

## II- الضريبة في الفكر الخلدوني:

يفترض ابن خلدون أنّ الضريبة على علاقة بمراحل تشكّل الدولة، ففي بداية تشكّل هذه الأخيرة أي مرحلة البداوة تكون قليلة الحاجات، فيكون إنفاقها ضئيل بالنسبة لحجم الاقتطاع الضريبي وهو ما لا يستدعي الرفع من حجم الضريبة كما أنّ من مميزات الدولة البدوية أنّها تقوم إمّا على أساس ديني أو على أساس العصبية والتغلب، فتكتفي بالاقتطاعات التي يشرّعها الدين فقط في حالة قيامها على أساس ديني وقد تقتضي المسامحة والمكارمة والترفع عن أموال الأفراد والمجتمع والتغاضي عن بعض الاقتطاعات الضريبية في حالة قيامها على أساس العصبية والتغلب، وهذا ما قد يدفع الأفراد إلى العمل وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي ما يؤدي بدوره إلى التوسع في العمران وكثرة الوظائف، ومنه توسيع الوعاء الضريبي وبالتالي الوفرة المالية للخزينة. ومع استمرار الدولة وسيرها نحو التمدّن والحضارة والاهتمام بالترف وعوائدها مثل الدول السابقة قبلها، فيكثر لذلك خراج القائمين عليها، وتوسيع نفقات المهيمن على تسيير شؤونها على من حوله، وعلى حاشيته (بالتعبير الخلدوني) والموالين له، حتى تعجز الجباية عن تغطية جميع النفقات، فتحث الدولة إلى الزيادة في الجباية، ومنه الدخول في حلقة الزيادة في الجباية، تتبعها الزيادة في النفقات، حتى تهرم الدولة و تعجز العصبية المهيمنة عن التحصيل الجبائي، فتُشكّل رسوماً جديدة وأنواعاً مُستحدثة من الضرائب، وهو ما يُنتج عزوفاً عن ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية لثقلها الضريبي (ابن خلدون، 2017، ص.ص 263.264) أو انتهاج سبل التهرب الضريبي كأسلوب للبقاء والاستمرارية.

و بالمُحصّلة، فإنّ ابن خلدون أدرك أنّ الزيادة في حجم الضرائب لا تؤدي بالضرورة إلى ملائمة خزينة الدولة بل قد تُحدّث أثراً عكسياً، فالسبيل إلى الوفرة المالية المبني على الجباية يُثير أصحاب السلطة المنغمسين في الترف والنعيم - حسب التعبير الخلدوني- وهو ما يدفعهم إلى زيادة حجم الضريبة ورفع مُعدّلاتها وتنويعها. كما يذهب ابن خلدون إلى أنّ الإسراف في فرض الضرائب، قد يكون أحد عوامل اضمحلال الدولة و انهيارها و مثال ذلك واقع الدولة العباسية في أواخر أيامها و التي فرضت الرسوم والغرامات على الحجّاج في موسم الحجّ وهو ما كان سابقة في ذلك الوقت.

أما في عصرنا الحالي، فيمكن إسقاط المقاربة الخلدونية على ظاهرة عزوف الشركات الكبرى عن الاستثمار في أوطانها لتستثمر في الدول الآسيوية، حيث التكاليف الضريبية أقل وبذلك فوّتت بلدانها إمكانية امتصاص البطالة ومساهمتها المباشرة في التنمية، نتيجة الإكراهات الضريبية المكرّسة فيها.

## III - الضريبة كنسق وظيفي

لقد أنتج العقل الاقتصادي منطق التضريب، لدفع الفرد إلى المساهمة في توفير الرأسمال المادي للإنفاق العمومي وذلك عن طريق إضافة رسوم معلومة على الخدمات و المعاملات المالية التي يستفيد منها أو يُؤديها، على أساس أن تعود عليه ذات الرسوم في شكل بُنيات تحتية و منظومات صحية و تعليمية و ثقافية، فالأصل المؤسس لفكرة التضريب، و في شكله المواطناتي الصرف، يقتضي أن يسترجع دافع الضرائب بِبُمناه ما قدّمه بِبُسراه (العطري) .

ولهذا نجد أنّ المجتمعات التي حققت قدرًا مُعيّنًا من التوافق، تجعل أداء الضرائب نوعًا من الفهم الإجرائي لواجبات المُواطنة، التي يُقابلها الحصول العادل على مُخرجات هذا الأداء، و هو نوع من الأخذ بعد العطاء في شكل تدوير للثروة و إعادة إنتاج لها، ضمن سيرورة من التمثّل الإيجابي تجاه فكرة المُواطنة. إنّ وظيفة أي عنصر من عناصر النسق الاجتماعي، هي ذلك الدور الذي يُؤديه للحفاظ على النسق، و لا يمكن أن يتغير شيء في النسق الاجتماعي دون أن يؤدي إلى إحداث سلسلة من التغيرات في بقية أجزاء النسق، فسوسيولوجيا الضريبة تهتم بدراسة المنطق العام لمجموع النظام الضريبي من خلال الوظائف التالية :

## III.1- الوظيفة الاقتصادية للضريبة:

تُعَدّ الضريبة إحدى أدوات التأثير، و عنصر هام من عناصر التحكم لدى الدولة المُتدخّلة حيث يُعزى إلى الضريبة في المجال الاقتصادي القيام بعدة أدوارٍ منها على سبيل المثال: الحدّ من النمو السريع غير المرغوب فيه لقطاع من القطاعات الاقتصادية، خاصة الإنتاجية منها و الذي ترى فيه السلطة القائمة بأنّ هذا النمو قد يُلحق أضرارًا بالاقتصاد العام، فترفع بذلك من الضرائب المفروضة عليه لكبح نموه و قد يكون العكس ، فقد تدعم السلطة قطاعًا اقتصاديًا مُعيّنًا بخفض الضرائب المفروضة عليه لتشجيع الاستثمار فيه كقطاع السكن مثلاً.

و من الوظائف التي تُعزى إلى الضريبة في هذا المجال أيضاً، توجيهها لامتناع الفئات من القدرة الشرائية و محاربة التضخّم، الذي قد يكون أحد عوامله ارتفاع السيولة المتوفرة لدى أفراد المجتمع، فتلجأ الدولة إلى زيادة نسبة الضريبة المفروضة عليهم لغرض امتصاص جزء من تلك السيولة (بلعوجة، 2016-2017، صفحة 53) .

## III.2- الوظيفة المالية للضريبة:

تُعَدّ الضريبة أحد أهم الموارد المالية لأيّ دولة، و التي تُستغلّ لتمويل النفقات العامة المختلفة فأحد أساليب الإقناع بجدوى الاقتطاع الضريبي هي استعمالها في الصالح العام و أنّها تعود على الكلّ بالنفع و المصلحة، فمع تطور مفهوم الدولة و اتخاذها لمبدأ التدخل، زاد حجم و طبيعة الخدمات المُقدمة من تعليم و صحة و أمن و غيرها، و بتزايد حجم النفقات زادت نسب الاقتطاعات الضريبية، كما زاد الاعتماد على ضرائب

جديدة و متنوعة، وإنّ الهدف المالي للضريبة يساهم أيضاً في تثبيت أركان السلطة القائمة، وبالتالي هيمنتها فلا سلطة بدون موارد.

### 3.iii- الوظيفة الاجتماعية للضريبة

تُعدّ الضريبة أيضاً إحدى أدوات إعادة توزيع الدخل، فالمبدأ الأساسي لفرض الضرائب هو أن تكون تصاعديّة أي أنّ صاحب الدخل المرتفع يقع عليه ثقل الضريبة، والعكس بالنسبة لأصحاب الدخل المنخفض، والتي تمثّل الشريحة الأوسع في المجتمع، والتي بدورها تستفيد من الخدمات المختلفة التي توفرها الدولة، من صحة وتعليم وأمن وبنية تحتية، والتي يرجع الفضل في تمويلها إلى تحصيل ضرائب الدخل المرتفع. (بلعوجة، 2016-2017، صفحة 54)

تحوي أغلب الأنظمة الضريبية ( الجبائية) على إعفاء ضريبي، أو على ضريبة رمزية-إن صحّ التعبير- على المواد الأساسية أو ذات الاستهلاك الواسع، حتى تكون في متناول الفئات الاجتماعية الدنيا في ترتيب السلم الطبقي، وقد تفرض ذات الأنظمة الجبائية ضرائب مرتفعة على مواد ومنتجات الرفاهية، والتي هي حكرٌ على أصحاب الرأسمال المادي المرتفع، لغلاء أثمانها.

و بالمُحصّلة، تحاول الدولة عن طريق الأنظمة الجبائية ضبط التوازنات المجتمعية، وتضييق الهوة بين الفئات العليا و الفئات الدنيا ( الطبقة الدنيا) في سلم الترتيب الطبقي، لتلافي مُمكنات التوتر و الحقد الاجتماعي الذي ينشأ بين من يملك و من لا يملك.

### 4.iii- الوظيفة السياسية للضريبة

تؤدي الضرائب أيضاً دوراً سياسياً على المستوى الداخلي و الخارجي للدولة ، فعلى المستوى الداخلي تُمثّل الضريبة أداة في أيدي الفئة الاجتماعية المهيمنة على القرار السياسي و الاقتصادي، بما يسمح بمواجهة الفئات الأخرى، لتحقيق المصلحة من وجهة نظر هذه الفئة، بما يُحقّق أهدافها و غاياتها و هي إعادة إنتاج التراتب الاجتماعي نفسه، و الحفاظ على توزيع القوى الاجتماعية (بلعوجة، 2016-2017، صفحة 54).

فباعتبار أنّ الفئة المهيمنة على سلطة القرار هي من يُنتج القانون و النّظام الضريبي، فإنّها تجد المُسوّغات الكافية لتبرير عنفها الضريبي و الذي لن يظالها هي، كما تعطي لنفسها شرعية الوصم أي وصم المُمتنع عن أداء الضريبة بالمُتهرّب، و منه تجريمه و معاقبته، فالضريبة بمعنى آخر هي سوط في يد السلطة تُسلّطه على من تشاء من فئات، لتحقيق أغراض مُعينة.

ولعل ما نشهده في الحملات الانتخابية، من ترويج لخطاب الإعفاءات و التخفيضات الضريبية في أغلب دول العالم، أبسط مثال تتحقق من خلاله الوظيفة السياسية للضريبة، وهي المكاسب الانتخابية. وفي مصر سنة 2011، أي خلال ما يسمى بثورة يناير، حاولت الحكومة تهدئة الجموع الشعبية الغاضبة بتطبيق حزمة من الإجراءات الاقتصادية، كانت أبرزها الإجراءات الضريبية.

أما على المستوى الخارجي، فتمثّل الضرائب أداة من أدوات السياسة الخارجية للدولة التي تفرض ضرائب ورسومًا جمركية مرتفعة على دول، وتُخفّضها أو تُزيلها عن دول أخرى، ويتحكم في هذا، السياسة الاقتصادية المتبّعة والمنافسة والتحالفات والخلافات والتموقعات داخل الخريطة الاقتصادية العالمية. يذهب مارك لوروا إلى أن الامتثال الضريبي يمكن أن يكون شكلاً من أشكال الدعم للفئة أو السلطة المهيمنة، وأحياناً شكلاً من أشكال الالتزام بالنظام السياسي القائم، فالقبول بالضريبة من طرف المُكَلَّفِين يُحفِّز منطق المساهمة التضامنية تجاه الدولة وهو ما يجعل الاقتطاع الضريبي في نظر المُكَلَّفِين شرعياً.

إنّ استعمالات المال العام، من طرق توزيعه وقنوات تصريفه والثقة في السلطة السياسية، تُمثّل لدى الأفراد معيارين أساسيين لشرعية السياسة الضريبية لدى المُكَلَّفِين، فالإحساس بخيبة الأمل تجاه السلطة السياسية، عامل مؤثّر على الخيارات الضريبية بالنسبة للفرد (امتثال-تهرب)، والشعور بأنّ النظام الضريبي غير عادل يميل إلى تشجيع التهرب الضريبي.

إنّ الاعتقاد بعدم شرعية الضريبة يُخلّف مقاومة لهذه الأخيرة، قد تمتد إلى ثورات ضريبية قد تُسقط أنظمة سياسية وتستخلفها بأخرى. (العطري)

#### IV الضريبة كأداة للهيمنة

إنّ تطوير التصنيف العام للانحراف الضريبي مستوحى من نظرية الوصم لـ "هوارد بيكر Haward Beiker" الذي يسمح بالتعاطي مع المقاربتين القانونية والاقتصادية، فكلما كان القانون أكثر تعقيداً، زادت الفرص التي يمنحها للعبة التفاعلية للوصّامين بالانحراف الضريبي، حيث يُفضّل دافعوا الضرائب تشكيل نماذج يدافعون بموجبها عن شكل معين من التهرب بوصفه شرعياً، وتميل الإدارة إلى تسمية هذا الشكل بأنّه انحراف وتهرب بموجب العقوبة.

إنّ اللعبة الاجتماعية السياسية في هذا المجال، تتمثل في تحريك الحدود بين ما هو قانوني وغير قانوني سواءً في مرحلة صياغة قانون الضرائب أو في مرحلة المراجعة الضريبية.

إنّ القرارات المتمثلة في التهرب الضريبي والاحتيال الضريبي، ونقل الأموال لهدف ضريبي هي سلوكيات متماثلة، ولكن في مضمونها السوسيلوجي مختلفة، فالاحتيال الضريبي يُنظر إليه على أنّه سلبى، ونقل الأموال لغرض ضريبي يُنظر إليه على أنه طريقة إيجابية.

إنّ دافعي الضرائب - بالخصوص المؤسسات والأشخاص - الذين يمكنهم تحمل أعباء الاستشارة الضريبية، يعملون بنشاط على تغيير الحدود غير الواضحة، بين الامتثال الضريبي والهروب الضريبي فأصحاب الاستشارة لهم مصلحة في الإبقاء على سرية الإجراء، لتجنب المنافسة من جهة، وحتى لا يتم إبطال مفعوله قانونياً من جهة أخرى، هذا الإجراء الذي جوهره تهرب ضريبي بالأساس بحسب القانون الضريبي، فمن الصعب إثبات التهرب الضريبي.

عندما لا يكون هناك تخطيط ضريبي معين، مع تسمية لعملية أخرى بأنها تهرب أو غش ضريبي تكون النتيجة كارثية بالنسبة لشرعية الضريبة التي تنحو إلى فكرة الإدارة التعسفية، حيث يشجع التدخل المالي (الضريبي)، على اللعبة بين الإدارة و الجماعات الاجتماعية المهيمنة، التي نسبت إلى نفسها شرعية الوصم و تسمية الانحراف الضريبي (خاصة عندما لا تحترم الدولة الوظائف الأساسية للضريبة لتلبية الحاجات) (Péclat, 2015, pp. 112-114).

لقد استعانت السلطة الكولونيالية في الجزائر بالضريبة، لتحقيق عنصري الهيمنة والإكراه، حيث طبقت نظاما ضريبيا مزدوجا، منه ما هو موجّه لمن يسمّون بالمعمّرين، ومنه ما هو موجّه لمن يسمّون بالأهالي، وبالنسبة لفئة الأهالي فقد كانت الضريبة تهدف إلى إثقال كاهلهم والوصول بهم إلى حالة العجز عن دفع الضريبة، وبالتالي تجريمهم ومعاقبتهم بالسلب ومصادرة الممتلكات. و بالمحصّلة، فالتهرب الضريبي هو سلوك عادي، تمت تسميته ووصمه من طرف مقابلة أخلاقية، أعطت لنفسها شرعية وصم و تسمية السلوك بالمنحرف و المجرّم، كما وصمت سلوكا أخر بأنه ليس تهربا، وإنما إعفاءً ضريبيا.

#### ٧ - التهرب الضريبي إشكالية بناء و فعل

بانفتاحنا على السوسولوجيا المعاصرة في التعاطي مع إشكالية التهرب الضريبي، نجد أنفسنا أمام إسهامات أنتوني غيدنز **Antoni guidens** صاحب نظرية التشكيل، الذي يتوخى رؤية توفيقية/تصالحية بين (البنية و الفعل)، فهو يرى بأننا نقوم بتشكيل البنية عن طريق ممارسة الفعل، و كذلك تحديد الفعل عن طريق القواعد الموضوعية في البنية اتجاه الأفعال فالعلاقة بينهما (بين البنية و الفعل) جدلية و ليست علاقة تأثيرية/نسبية من جانب واحد، و ذلك من حيث وقوعها في عملية التشكيل و البناء السلوكي (غيدنز، 2005، صفحة 76).

و انطلاقا من هذه "المصادرة" نفترض ضمنا أنّ السلوك (فعل التهرب الضريبي المجرّم) هو مُحصّلة إنتاج ثنائي جدالي بين الفعل (التهرب الضريبي) و البناء (النظام الضريبي)، الذي يُعدّ المسؤول عن " انبناء " السلوك نفسه (أي الفعل)، دون أن نغفل عن مضمون هذه الجدلية، الذي يقوم على مسألة إنتاج و إعادة إنتاج العناصر الثقافية.

و بمعنى آخر، فالفرد كفاعل تُحدّد علاقته بالمجتمع من خلال ممارسات مستمرة، بحيث يتشكّل كل من الفعل (التهرب الضريبي) و البناء (النظام الضريبي) في ضوء هذه الممارسات، لا الفعل سابق على البناء، و لا البناء سابق على الفعل، فكلاهما مُتضمّن في الآخر، و تفسير العلاقة بين هذين المستويين هو نقطة الارتكاز في كيفية التشكّل البنائي للممارسات الاجتماعية و إعادة إنتاجها في الزمان و المكان.

و يؤكد "غيدنز" أنّ جانبًا من الممارسات الاجتماعية، ينتج دون قدر كبير من الوعي، فكثير من الممارسات تظهر بشكل تلقائي وبدون وجود دافعية تُذكر، وكل ممارسة يمكن تفكيكها إلى عدد كبير من القواعد، ويؤدي تداخلها في ضوء المعرفة المتبادلة إلى تشكيل بنية لها قدرة على إعادة إنتاج نفسها باستمرار (كريب، 1999، صفحة 173).

ومثال ذلك المخيال الضريبي الجزائري المُشكّل لدى فئة المهترئين من الضريبة، والمتوارث عن الآباء والأجداد، من أنّ الضريبة متلازمة مع السلطة التعسّفية الكولونيالية، ومنه وجب مقاومتها- أي الضريبة- بشكل تلقائي.

ولتأكيد مسؤولية البناء ( النظام الضريبي) في إنتاج الفعل ( التهرب الضريبي) وجب ملاحظة عنصر الإكراه الممارس على الأفراد من خلال السياسات الضريبية المتبّعة من طرف العُصَب المُهيمنة و الذي خُلف حالة أنومي بالمفهوم الدوركايمي.

إنّ الضريبة في الأدبيات السوسولوجية المعاصرة، تضطلع بدور رعاية و ضبط التفاوتات الاجتماعية القائمة و المرتبطة بسياسة إعادة توزيع الثروة و بتعبير آخر، تؤدي الضريبة وظيفة تثبيت التراتب الاجتماعي نفسه، و إعادة إنتاج المسافات الاجتماعية نفسها، التي تركزت بفعل عمليات توسيع القاعدة المادية للفئة المُهيمنة.

فالسياسة الجبائية بإبقائها لكثير من المداخل و مصادر الثروة خارج دائرة الاقتطاع الضريبي و بمغالاتها في منح خصوم و إعفاءات إزاء نشاطات معينة، أفضت إلى تحجيم المردودية المالية للضريبة، و بالتالي أدت إلى تعميق ظاهرة الفقر و تغذية ظواهر الإقصاء الاجتماعي و على رأسها البطالة.

إنّ محاولة فهم السياسة الجبائية لن يكتمل إلاّ ببحث موضوع الفاعلين، الذين يُسهمون في بلورة هذه السياسة، التي تُمثّل مركزًا لتأثيرات و ضغوط مختلفة، و تكون نتاج تشابك عقلانيات تنتظم وفق تراتبية تتحكم فيها درجة قوة الفاعل، إننا هنا بصدد لعبة الفاعلين.

إنّ المؤسسات المالية الدولية، تسهم بشكل كبير في رسم معالم السياسة الجبائية، من خلال تسويق نموذج تنمية، يشكّل البرنامج الجبائي أحد أقطابه الرئيسة، فهذه المؤسسات تُسهّم من خلال احتكارها للقرار السياسي و المالي، بمُناوأة أي إصلاح ضريبي يتضارب و مصالحها الخاصة.

إنّ البناء الضريبي المُشكّل من طرف "العُصَب المُهيمنة"، حدّد آليات المساهمة في النفقات العامة للدولة بصفة إكراهية إلزامية، على المكلفين الخضوع و الامتثال لها و لعناصر النسق الاقتصادي المعروف بالقوة، بما فيه النسق الضريبي، كما يوصم عدم الخضوع و الامتثال لمعايير النظام الضريبي بالجريمة التي تستلزم عقوبة، إلاّ أنّ كبار الوصّامين المهيمنين على القرار السياسي و أذرعه المالية يستفيدون من امتيازات و إعفاءات، يدعون أنّ لها عوائد على الاقتصاد الوطني، بغرض إنتاج القيمة المضافة و إعادة الاستثمار، لكن إفلات هذه العُصَب

من الرقابة على ممارساتها المالية، وفي ظل غياب مؤسسات الدولة المنوطة بها هذه المهام فتح لها مجالاً للتهرب الضريبي المجرم، حيث أكدت عديد التقارير لمجالس المحاسبة في الدول الموصومة بالمتخلفة، أنّ هذه المؤسسات لم تُوظف تلك الإعفاءات في البرامج المنشودة بل حوّلتها إلى وجهة مجهولة.

إنّ الأنظمة الضريبية وإن كانت تحاول تسويق العدل الضريبي في ظاهرها، إلا أنّها تُكرّسُ اللّاعدل في مضمونها من خلال آلية الاقتطاع الضريبي، حيث تُميّزين شكلين من آليات الاقتطاع:

1.1- الاقتطاع من المصدر: وتشمل فئة الأجراء التي تُمثّل الشريحة الأوسع من حيث عدد المُكفّين و حجم المساهمة الضريبية، وميزة هذه الآلية من الاقتطاع أنّها لا تترك مجالاً للمناورة قد يُفضي إلى فعل التهرب الضريبي، فليس باستطاعة المُكفّف أن يمتنع عن الأداء الضريبي، إلا أنّ الدولة تقطع منه الضريبة حتى قبل أن تمنحه راتبه.

2.1- الاقتطاع عن طريق التصريح بالمدخيل من المُكفّف: أي أنّ النظام الضريبي يسمح لهذه الفئة بهامش المناورة في هذا المجال، ما قد يُفضي إلى تهرب ضريبي، وما أشكال الرقابة المُكرّسة من النظام الضريبي إلا محاولات توصف بغير الناجعة في كثير من الأحيان، فهي لا تطال ذوي الرأسمال الاجتماعي والنفوذ. وبالمحصّلة، فآليات الاقتطاع أضحت هي المُحرّض على التهرب الضريبي، ومنه المُحرّض على الجريمة الضريبية.

فالضريبة باعتبارها محوراً هاماً في المنظومات الاقتصادية، انحرفت عن الأهداف التي رسمتها الأدبيات الكلاسيكية في شأنها، وفقدت عنصري الحيادية والعدالة، وأضحت أداة لدى الفئة المهيمنة تفرضها على من تشاء وفق قانون المصلحة الخاصة، ما يُفرز المجرم المتهرب ضريبياً. ومنه فجعلت بنية النظام الضريبي وفعل التهرب الضريبي المُجرّم، تُسهّم في إعادة إنتاج معطيات الواقع نفسها، بفئته المهيمنة ونظامه الضريبي المأزوم.

#### VI التكلفة السوسيواقتصادية لفعل التهرب الضريبي المجرّم

تعدّ الضريبة من أهم المصادر التمويلية للدولة، على اعتبار صرفها فيما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأساس، لذا فالتهرب الضريبي يؤثر بشكل مباشر على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وفي ما يلي نذكر أهم مظاهر هذا التأثير:

#### 1.VI- التكلفة الاقتصادية للتهرب الضريبي

يسبب التهرب الضريبي نقصاً في إيرادات الدولة، ما يحدّ من قدراتها على القيام بالمشاريع الاستثمارية التنموية وكذا تقليص حجم الإعفاءات في إطار ترقية الاستثمار، ما يترتب عنه ركود اقتصادي يتميّز بارتفاع معدلات التضخّم والبطالة.

كما يُخَلّ التهرب الضريبي بقواعد المنافسة بين المؤسسات، ما يرجّح كفة المؤسسات المتهربة ضريبياً بإمكانيات تمويلية أكبر تعزّز انتاجها ومكانتها في السوق، كما يزيد من الإقبال على الأنشطة التي يسهل فيها التهرب ضريبياً على حساب أنشطة ومشاريع أكثر كفاءة (مراد، 2010، صفحة 13).

إنّ الإدارة العشوائية للمنظومة المالية الوطنية، و التعمّد في تزييف كلّ الأنشطة والممارسات المحاسبية قد يسهم في التعقيد من حجم الظاهرة، ويحفّز الكثير من المواطنين على التهرب من أداء الضريبة، ما ينعكس على تمويل الخزينة، وبالتالي أداء الخدمة العمومية لمختلف الهيئات والمصالح المرتبطة بأجهزة الدولة، ناهيك عن المخاطر الاقتصادية غير المباشرة، ما يهدد الأمن الوطني كما خلّصت إليه بعض التقارير المستمدة من تجارب عالمية.

## 2.6- التكلفة الاجتماعية للتهرب الضريبي

إنّ لكل تغير اقتصادي انعكاساته على المجتمع، ولكل تكلفة اقتصادية تكلفة اجتماعية، حيث تتعدى آثار التهرب الضريبي المجال الاقتصادي إلى المجال الاجتماعي، انطلاقاً من إضراره بالمكّلفين الذين لم تتح لهم فرصة التهرب، إلى التأثير على علاقات التضامن بين الأفراد والجماعات، حيث ينتج عن التهرب الضريبي اختلال في توزيع الأعباء الضريبية، ما قد يضطر الدولة إلى الرفع من قيمة الضرائب لتعويض النقص، فيقع ضحية لها من المكلفين من له هامش مناورة محدود، فيدفع ضريبته و ضريبة الآخر المتهرب ، و منه تكريس اللاعدل الضريبي.

إنّ تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي، قد يدفع بالدولة إلى تشكيل ضرائب غير مباشرة تطال الفئات محدودة الدخل والفئات ذات العلاقة بالمال على حد سواء، وهذا شكل آخر من أشكال لا عدالة النظام الضريبي.

إنّ الضريبة من حيث هي عنصر من عناصر التضامن الاجتماعي، تهدف من خلالها الدولة إشباع حاجات الأفراد والمحافظة على مصالحهم وأمنهم، فأضحى بذلك إلزام مالي يدفعه الأفراد للسلطة لتحقيق هذا التضامن، فالضريبة في جوهرها هي توزيع للأعباء العامة بين أفراد المجتمع حسب القدرة التكليفية، وبالشكل الذي يجعل تحقيق أهدافها ممكناً، مثل إعادة توزيع الدخل وتحقيق عدالة التوزيع (بلعوجة، 2016-2017، صفحة 52)، إلا أنّ إحجام البعض عن دفع الضريبة من شأنه أن يُخَلّ بمبدأ التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

تُنسب المقاربة العلمية للضريبة إلى التحليلات النظرية للعبة الاجتماعية حول الفعل الجماعي، ففي حالة عقلانية مثالية، قد يكون للفرد مصلحة في عدم لعب اللعبة، لأن عدم مشاركته يؤثر على هامش إنتاج المنفعة الجماعية، دون منعه من الاستفادة من المنفعة العامة، وهو ما يهدد بجعل العمل الجماعي مستحيلاً، حيث يفضل الجميع تعليق مشاركتهم بدلاً من المخاطرة بالدفع مقابل عن الآخرين. كما أنّ الاعتقاد بأنّ هناك عدم امتثال ضريبي من طرف بعض المكلفين، يزيد من حجم الإحجام الضريبي (delalande, 2011, pp. 19,22).

إنّ الفئات المتهرّبة ضريبيا من ذوي المال، تحوز على قدر من رأسمال اجتماعي يخوّل لها تعزيز مواردها و إعادة إنتاج نفسها كأثر من الآثار الاجتماعية للتهرب الضريبي.

فمفهوم الرأسمال الاجتماعي هنا يشير إلى الموارد التي يمكن أن تُستخدم بطريقة استراتيجية للحصول على مزايا ضريبية، و لذلك فهو يمثل قوة تساعد على خلق و ترسيخ مزايا اجتماعية للفاعلين، و تمكينهم من إعادة إنتاج نفس الفئة الاجتماعية (عبد العظيم)، المتهرّبة ضريبيا.

## VII خلاصة

لا شك أن التناول السوسيولوجي لظاهرة التهرب الضريبي يختلف عنه وفق المقاربتين القانونية و الاقتصادية فهو يتجاوز المعطى التبريري إلى محاولة اكتشاف الأنساق الخفية و محاورة مضامين الظاهرة من دلالات و رموز و معاني من خلال تفكيكها و إعادة تركيبها، مع قراءة غير عادية لمختلف التفاصيل و التفاعلات الخاصة بظاهرة التهرب الضريبي.

فالانشغال العلمي لسوسيولوجيا الضريبة يرمي بالأساس إلى ملاحقة تفاصيل و تفاعلات العملية الضريبية، حيث يخوض الدرس السوسيولوجي الضريبي في التمثلات الفردية و الجماعية التي تقبع خلف السلوك الضريبي و تتحكم فيه، كما يفتح على الجانب التاريخي و مساهمته و مختلف العناصر المشكّلة للتمثل الضريبي.

كما يسأل الطرف أو الفئة المشكّلة للقانون الضريبي وعلاقتها بالأطراف أو الفئات المقابلة التي يُعزى لها الامتثال الضريبي و حجم الصراع بينهما، وكذا حجم الإكراه الممارس من الفئة المهيمنة على سلطة القرار الضريبي على باقي الفئات الاجتماعية.

إنّ سوسيولوجيا الضريبة تمثل حلقة الربط بين الظاهرة الضريبية بنظمها و سياساتها و أدواتها و بين الإشكاليات العامة لعلم الاجتماع (Ieroy, 2007)، و مثال ذلك نجد أنّ:

- تطوير أي سياسة ضريبية يكون انطلاقا من الوظائف السوسيولوجية للضريبة.
- التهرب الضريبي وفق مرجعيات الأنظمة الضريبية، يوصف بالفعل الإنحرافي و المجرّم.
- الثورة الضريبية تتناول في إطار براديفم الفعل الاجتماعي.
- قرار المكلف بالضريبة يصمّم وفق نموذج عقلاني و استراتيجي معين (عقلانية القرار).
- تطبيق أي ضريبة من طرف الإدارة يكون طبقا للنظرية البيروقراطية.
- القبول الاجتماعي بالضريبة يرتبط بشرعية الدولة و الفعل الاجتماعي.
- نظريات العدالة الاجتماعية تُسأل أساليب و طرق الاقتطاع الضريبي و أشكال إعادة توزيع الثروة.
- دراسة الإصلاحات الضريبية ترتبط بالمتغيرات و النماذج النظرية للتغير الاجتماعي.

لقد ظل التساؤل: لماذا يتهرب الفرد من الضريبة؟ هو السؤال المركزي الذي يؤسس لسوسولوجيا الضريبة عبر مساءلة مختلف عناصر العملية الضريبية بالدرس والتحليل، بدءاً من النظام الضريبي وديناميته بوصفه شكلاً من أشكال تدخل الدولة وصولاً إلى مختلف العلاقات والتفاعلات بين المشكّل للنظام الضريبي و المكلف بالضريبة.

و بالمحصّلة، فسوسولوجيا الضريبة تقترح نفسها كمشروع معرفي لتفسير وفهم ظاهرة التهرب الضريبي، أي تفسير الظاهرة في محاولة لإدراك العلاقة السببية لحدوث التهرب الضريبي والعوامل المؤدية له، (أي ضمن المنظور الوضعي)، وفهم الظاهرة أي محاولة إدراك مضمون فعل التهرب الضريبي، وبالتالي الإحاطة بدلالة هذا السلوك ومعناه والهدف منه، أي استجلاء معانيه ومقاصده وأهدافه وغاياته وأغراضه، ومحاولة تفكيك الوعي واستكشاف دلالات الرموز والأفعال داخل بنية المجتمع (حمداوي).

#### -المراجع

- 1- إيان كريب. (1999). النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. (محمد حسين غلوم، المترجمون) الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
- 2- جاد الرب حسام الدين. (2011). معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية. دار العلوم.
- 3- جميل حمداوي. (بلا تاريخ). علم الاجتماع بين الفهم والتفسير. تاريخ الاسترداد 07 08, 2020، من كتاب اون لاين: <http://www.ketabonline.com>
- 4- حسن محمد القاضي. (2014). الإدارة المالية العامة. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- 5- حسينة بلعوجة. (2016-2017). العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية في الجزائر. تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد.
- 6- سمية تومي. (2011-2012). دور المراقبة الجبائية والمحاسبية في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي في النظام الضريبي الجزائري. جامعة باجي مختار عنابة.
- 7- عبد الرحيم العطري. (بلا تاريخ). العنف الضريبي وقود الثورة. تاريخ الاسترداد 18 07 2020، من <http://www.trtarabi.com>
- 8- عفانة عدي، والقطاونة عادل. (2008). المحاسبة الضريبية (الإصدار 01). الأردن: داروائل للنشر.
- 9- عمرو وصفي عقيلي. (2013). دليل المصطلحات والمفاهيم الأساسية في العلوم الإدارية والمالية والمصرفية والتسويق. حلب، سوريا: اقرأ للنشر والتوزيع.
- 10- غيدنز أنتوني. (2005). علم الاجتماع (الإصدار 1). (الصباغ فايز، المترجمون) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- 11- فتيحة كركوش. (2007-2008). المحددات النفسية والاجتماعية لظاهرة الهروب من البيت العائلي. الجزائر: جامعة الجزائر.
- 12- لطفي الشربيني. (2003). معجم مصطلحات الطب النفسي. الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.
- 13- نايف علوان قاسم، و ميلاد الزباني نجية. (2008). ضريبة القيمة المضافة. المفاهيم القياس التطبيق. ليبيا: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- 14- حسني ابراهيم عبد العظيم. في نظرية رأس المال الاجتماعي، مقال بموقع الحوار المتمدن [www.mahewar.org](http://www.mahewar.org)، تاريخ التصفح 2019/05/03.
- 15- marc leroy. (2007). *decouvrir la sociologie fiscale ,regards croises sur l'economie* (المجلد 1) france: la decouverte.

- 16- Melanie Péclat .(2015) .*Représentation de la déviance fiscale en France du consentement sous controle à la concertation citoyenne* .yvelines: universite versailles-saint Quentin.